القسم الحادى عشر :

فرنســـا ومستعمراتها

الاستعمار يواجه الاسلام فى الجزائر

للأســـتاذ أحمد رمزى بك

« قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير » . (آل عمران)

« ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين . (البقرة)

« قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين » . (الأنعام)

تبرز للعالم قوة الإسلام وعظمة الرسالة المحمدية ، فى هذه الآيات البينات التى دعت المسلمين إلى الصبر والمصابرة للوقوف أمام حوادث الدهر بشجاعة وثبات فلا تلين قناتهم وتذهب ريحهم وإنا لنبعث بها تحية لإخواننا المسلمين بالجزائر الذين وقفوا أمام فرنسا وجبروتها. ولئن كانت صفحات كفاحهم السياسى والحربى فى الجزائر أمرها معروف تداولتها الأيام ، فإن كفاحهم الدينى فى

ما أعرف أحداً منه ولا أمضى ، وبديهة غريبة ، وجمل له مع ذلك كله ، هذا الرأس الكبير ، وهذه الشيبة المهيبة ، وهذا الصوت المدوّى الملىء بالعظمة والثقة بالنفس والتعالى ، وهذا الصدر الواسع ، وهذا الحلم مع القوة ، وهذا الحزم بلا عنف ، هذا الرجل لا يستكثر عليه أن يرتجل خطبة باللغة الانكليزية ، وأن يحوّل بها أفكار وكلاء الدول فى مجلس الأمن .

* * *

وبعد فلا يحسب القارئ أنى غلوت ، أو بالغت ، فما ذكرت إلا ما أراه حقاً ، وما فى الأمر مجال لرغبة تدفع إلى المدح ، ولا رهبة تمنع من القدح ، فأنا لا أرهب الرجل ، ولا أرغب فى شيء منه ، وربما مرت هذه المقالة فلم يقرأها ، وإنما أريد المشاركة فى تأريخ سيرة عظيم من عظماء العرب .

(القاهرة) على الطنطاوى

وطنهم وثباتهم معجزة من معجزات الله ، لأن فرنسا فى معاهدة ١٨٣٠ مع حاكم الجزائر تعهدت كما قلنا باحترام الدين الإسلامى وشعائره ، وأخذت على نفسها المواثيق بأن تترك للمسلمين أوقافهم وعوائدهم ثم عقدت عدة معاهدات واتفاقات مع الأمير عبد القادر الجزائرى وغيره من الزعماء وفى نصوصها جميعاً : العهود والمواثيق على إقرار هذه المبادىء وهى حرية العقيدة وترك أمور الدين الإسلامى وشعائره بيد أهله .

ولكن هذه المعاهدات وما تحمله من أيمان ووعود وما أعقبها من تصريحات رسمية صادرة من الحكومة الفرنسية وممثليها ، ثم من الأمبراطور نابليون الثالث نفسه عند زيارته للأقطار الجزائرية كل هذا لم يمنع الاستعمار أن يبسط يده على كل شيء فى هذه البقعة العزيزة علينا ، وكان من جملة ذلك أن مدت فرنسا يدها إلى الدين الإسلامى وإلى الأوقاف الإسلامية ، تراث القرون الماضية ومفخرة المسلمين : لأنها أوجدت ووقفت وبقيت الأزمان واحترمها ملوك المسلمين وأمراؤهم لما يعلمون من أنها أرصدت للصرف على المؤسسات الإسلامية ، وهى هذه المدارس والمساجد الجامعة ، التى تحرص على تثقيف أبناء الأمة وتثبيت قواعد الدين ، وتلقين الناس تعاليم الشريعة الغراء .

فما الذى حدث فى الجزائر ؟

ذكر الدكتور أنريكو انسابانو الإيطالى فى كتابه الإسلام وسياسة الحلفاء (ص ٧٠) ما يأتى بالنص :

ارتبطت الحكومات الأوروبية فى بعض الجهات باحترام أملاك الأوقاف وما أرصد من الأملاك على الزوايا والطرق الصوفية وهذا شرط خطير يحسن بإيطاليا أن تفكر طويلا قبل أن تأخذ به لما ينتج عن احترامه من نتائج وخيمة . سبق لفرنسا أن تحملتها فى الجزائر ، لأنها حينما أعطت هذه المواثيق والعهود لم تكن لديها فكرة واضحة تماماً عن أهمية أوقاف المسلمين وأثرها فى إبقاء قوتهم الدينية فكان من نتيجة هذه السياسة المرتجلة أن ارتكبت فرنسا سلسلة من الأخطاء للخروج من هذه السياسة التى فرضتها على نفسها فاضطرت أن تناقض ما أخذت به نفسها وتعهدت للمسلمين باحترامه .

وقد هاجم المستعمرون نظام الأوقاف فى شمال إفريقية عامة ، قالوا إنه نظام رجعى يمنع تداول الثروات ، والقصد من ذلك

حرمان المسلمين من أملاكهم ، ونسبوا إليه أنه نوع من الاستغلال لعمل الإنسان لأنه يفرض الجبر وذلك حينما رأوا الطلبة والمريدين يتلقون العلم فى الزوايا والمدارس الإسلامية ، ويعملون فى زراعة الأراضى الملحقة بالمعاهد ، وكانوا يطلقون على هذا العمل التعاونى الإنسانى اسم المعونة ، ولما ازدهرت أملاك الأوقاف وزاد خيرها ، استكثروا هذا الخير عليها وحاربوها باسم الحرية والعدالة والمساواة ، وهم يعلمون أنهم يقصدون أولا وآخراً هدم قواعد الدين وإفقار أهله ، وهذا ما وصلوا إليه حينما شردوا الطلبة ونزعوا أملاك الأوقاف .

ولم تكن هذه الأوقاف مرصدة للعلم وحده وإنما كانت لوجه الله ، للسائل والمحروم وفى هذه الناحية بالذات يقول صاحب كتاب « التشريع الإسلامى الجزائرى صفحة ١٨٠ ما يأتى :

« إن خمسة أعشار الأراضى الزراعية فى الجزائر كانت أوقافاً ، وأن فرنسا حينما صادرت هذه الأملاك ، بسطت يدها على الدين الإسلامى ، وجعلت آلافاً من الأهالى الذين كانوا يعيشون فى تلك الأراضى ، جماعات تتجول لطلب العيش فأصبحت تسمى بفيالق الفقراء » .

والحكومة الفرنسية تمثل فكرة لادينية ، لابيكية ، ومعنى هذه السياسة فى العرف الذى نادت به فرنسا هو : الكنيسة الحرة تتعاون مع الدولة الحرة .

وتفسير ذلك أن تمتنع الحكومة عن فرض إرادتها على أنظمة الكنيسة وقرارات رجال الدين ، فيبقى الفاتيكان يقوم برسالته الدينية والسياسية ، بحرية أوسع مما كان فى السابق .

ولما انتقدت سياسة فصل الدين عن الدولة صرح المسيو Thégard فى مجلس الشيوخ « أن هذا الفصل طلاق ولكنه يلزم الطرفين بالعيش تحت سقف واحد ، مع تعاون وتفاهم أوثق مما عهداه قبل صدور حكم الطلاق » .

وقال المسيو Méline « إن الكاثوليك سيكونون أكثر كاثوليكية تحت هذا القانون ، لأنه يؤكد سلطة البابا ويحترم ممثليه ويترك لهم الحرية أن يقفوا للدفاع عن أعمالهم أمام ممثلى الجمهورية » .

وليس هناك أصرح من هذه الأقوال لترك شؤون الله لله وشؤون قيصر لقيصر ، فما الذى هيأته حكومة الجمهورية التى فصلت الدين عن السياسة ، لرعاياها المسلمين الذين اعترفت لهم بحقوقهم الدينية كاملة .

يقول صاحبا كتاب « بحث التشريع الجزائرى » صفحة ٦٣٢ لارشير Larcher در كتنفالد Decténvald .

« إن الأوقاف الإسلامية التى تتولاها الدولة بصرف دخلها على ناحيتين :

الدين الكاثيليكى : ٧٩٠٫٠٠٠ فرنكا .

« الإسلامى : ٣٣٧٫٠٠٠ »

والاعتراض الأساسى هو كيف تتولى دولة ينص دستورها على فصل تام بين شئون الدين والدنيا ، إملاك دين لم يكن له بها صلة فى يوم من الأيام ، فعلى أية قاعدة بنيت هذه السياسة ؟

والاعتراض الثانى هو إذا فرض أن رأت الدولة أن تتبرع من أموالها بهذه المبالغ وهى دولة لادينية ، فالمعروف أن اتباع الديانة الكاثوليكية لا يصلون إلى عشر السكان المسلمين ولكنهم يتمتعون بما يزيد على ضعف المبالغ المخصصة للشئون الدينية لمن هم أكثر من عشرة أضعافهم . فأى قاعدة إنصاف أخذت بها ؟

ويهون الأمر لو كان هذا تبرعاً ولكن يؤخذ من أملاك وأموال وأوقاف المسلمين وهى مرصدة ومحبوسة على هذه الناحية منذ قرون طويلة الأمد ولم يتعرض لها أحد من الدول التى تعاقبت على حكم الجزائر . وهذه ثالثة الاعتداءات التى لا يبررها منطق للآن .

ويفسر لنا كيف ضعفت الحياة الدينية فى الجزائر وفى ذلك يرى لنا «البير ديفوكلى» albert devaucl فى كتابه المؤسسات الدينية فى العاصمة الجزائرية أن مدينة الجزائر كانت تحوى ١٧٦ مسجداً فى سنة ١٨٣٠ ، ولا يوجد فى القطر الجزائرى بأكمله غير ١٦٦ مسجداً جامعاً كما ذكر ذلك صاحب « بحث التشريع الجزائرى » ولا نشك فى أن هذا العدد سيهبط إذا دام حكم فرنسا جيلا آخر .

ولبيان هذه السياسة التعسفية إزاء المسلمين وشريعتهم ودينهم يحسن أن نشرح هذه الفكرة من مراجع الاستعمار الفرنسى نفسه :

فقد جاء فى كتاب جورج هاردى Georges Hardy « نظرياتنا الاستعمارية الكبرى » « أنه فى المناطق التى لم يمسها الإسلام قط أى فى أفريقيا السوداء يجب أن تحاط الأديان

والمذاهب الإفريقية بما يكفل حمايتها وبقاءها وفي مناطق البربر يجب منع تعليم اللغة العربية منعاً باتاً ؛ وعدم تشجيع نشر الكتاب القرآنية ، ومنع نصب القضاة الإسلاميين والحيلولة دون تنفيذ شريعة الإسلام .

أما في الجهات التي ثبتت قواعده في ربوعها فلا مانع من تركه يعيش ولكن فلنحترس من الاهتمام بأمره أو إظهار الإعجاب به »

فهذه أصول السياسة الإسلامية الفرنسية وهي تحول دون انتشاره في أفريقيا وتعتبر القبائل من أهل الجزائر ومراكش غير مسلمين ، وتحاول أن تحد من أثر الإسلام في المناطق الإسلامية الصميمة .

فلننظر إلى ابتداء هذه السياسة وما تركته في نفس الشيخ محمد بيرم التونسي صاحب كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار الذي طبعه سنة ١٣٠٢ هجرية عن زيارته لمدينة الجزائر في رحلته عام ١٢٩٥ هجرية وقد مضى على ذلك سبعون عاماً تقريباً إذ قال :

« إن الدول الفرنسية هي القائمة بمصاريف إقامة الجوامع وما فيها من قراءة الأحزاب أو كتب الحديث لأنها استولت على جميع الأوقاف واقتصرت في كل بلد على عدد مخصوص من المساجد تقوم به وبغيره تصرف فيه بما ناسبها وحرمت المستحقين من مالهم كأوقاف الحرمين » .

وذكر كيف أقدمت الهيئات التبشيرية عند وقوع المجاعة الكبرى في الجزائر ، على تنصير عدد من أولاد الأعراب وغيرهم من المسلمين بنات وأطفالا ، وأن بعضهم منهم لما كبروا وعلموا بأن أهلهم مسلمون فروا إلى أهليهم .

وأشار إلى بقية من علوم السلف كانت تدرس في قسنطينة وتلمسان والجهات الجنوبية ولكن القلق كان شاملا أفاضل العلماء فقد تقابل مع الشيخ على الخفاف المفتي المالكي بقاعدة الجزائر وهو من تلامذة علامة القطر الإفريقي الشيخ إبراهيم الرياضي ، وله فضائل كاملة وتقوى وسكينة واطلاع في الفقه والحديث ، ولما أنس بمؤلف الكتاب فاتحه في أمر الهجرة إلى بلاد الإسلام فأخبره أن مثله نادر الوجود وأن بقاءه فيه لتعليم الناس دينهم ، أنفع له وأثوب عند الله من خروجه بنفسه ، وترك تلك الأمة المسلمة خالية من مثله ، بل ربما كانت هجرته سبباً في خروج غيره ؛ فتحرم عامة المسلمين ممن يلقنهم تعاليم الإسلام وعقائد الفقه ، وقد ورد في كتب الشريعة ، أنه إذا تعذر على ولي الأمر فداء الأسارى من يدي العدو فليؤخر بينهم العلماء » .

***

فهذه حالة الجزائر من ناحية من أهم النواحي التي فهمنا ، ناحية العقيدة الإسلامية وفيها عبرة وتذكرة لمن يريد أن يفهم حقائق الإسلام في قطر من أعز الأقطار الإسلامية ، وأقربها إلينا وأبعدها أثراً في تاريخ أفريقيا العربية التي لن تموت وفيها دعائم الإسلام قائمة .

وإننا لنعدها معجزة أن بقيت هذه الدعائم في أفئدة ملايين من الناس بعد سنوات الضغط السياسي والمحاربة التعسفية التي أشرنا إليها ، ولكن الذي نخشاه هو أثر سياسة الافقار التي فرضتها فرنسا على رعاياها المسلمين فهذه أبعد غوراً من أي أساليب الإرهاق التي رآها العالم وهي التي ورد وصفها في محكم الآيات الواردة بالقرآن بقوله تعالى : « ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس » فقد أصيب المسلمون في نكبتهم بالاستعمار الفرنسي بهذه النوائب : قلة الغذاء ، وكثرة المرض ، وسكنى المنازل التي لا تليق بالإنسان . ثم دهمتهم في السنوات الأخيرة نكبات القحط المتتالية ، وتفشت فيهم الأمراض القاتلة .

فهناك تفعل قلة الغذاء أو عدم تنظيمه ما تفعله في كافة بلدان الدنيا التي أصيبت بحكم الأوربيين حتى أصبح الكلام هنا إعادة لما سبق ذكره وتأثير هذا كبير في تكاثر السكان وتناسلهم ، وفي إخراج جيل من الأجناس البشرية ضعيف لا يقوى على البقاء أو الصمود أمام تفوق الأجناس الأوروبية من الناحيتين : العقلية والبدنية .

ويسكن لدينا عدد من السكان في أكواخ من صفائح الغاز الفارغة ولكن في الجزائر يعيش أكثر من نصف مليون مسلم في أحياء برمتها أو مدن قامت على هذا النوع من المساكن ولهذا لا نعجب أن نسمع إن أكثر من ٤٠٠٠٠ جزائري مصابون بالسل وهو يعادل عدد المصابين به في فرنسا وسكانها يقرب من أربعين مليونا ، ولما كانت الوقاية الصحية غير متوفرة لدى الأهالي وليس لديهم أية خدمات لحمايتهم فقد انتشرت الأمراض الزهرية